

نشرة صندوق النقد الدولي

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي



انتعاشة ضعيفة في النمو العالمي، مع تحول المخاطر نحو الأسواق الصاعدة

نشرة الصندوق الإلكترونية

19 يناير 2016

عامل صيني يقود دراجة أمام ملصق يصور المنطقة التجارية المركزية في بكين. يمكن أن يؤدي مرور الصين بتباطؤ أشد من المتوقع إلى تداعيات أكبر من خلال التجارة وانخفاض الطلب على السلع الأولية (الصورة: Jason Lee/Reuters/Corbis).

- تخفيض تنبؤات النمو العالمي - 3.4% في 2016 و 3.6% في 2017
- اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تواجه مزيدا من التحديات
- المخاطر الأساسية تتعلق بتباطؤ الاقتصاد الصيني، وارتفاع سعر الدولار، والتوترات الجغرافية-السياسية، والعودة إلى اجتناب المخاطر على مستوى العالم

ستشهد الاقتصادات المتقدمة تعافيا متواضعا، بينما تواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية واقعا جديدا يتمثل في تباطؤ وتيرة النمو.

تشير آخر التوقعات الواردة في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي إلى معدل نمو قدره 3.4% هذا العام و 3.6% في عام 2017 (انظر الجدول)، بانخفاض طفيف عن التنبؤات الصادرة في أكتوبر 2015.

وفي هذا الصدد، قال السيد موريس أوبستفيلد، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث بالصندوق إن "العام القادم سيكون عاما من التحديات الكبيرة وينبغي أن ينظر صناع السياسات في مسألة الصلابة الاقتصادية على المدى القصير وكيفية تعزيزها، مع ضرورة الاهتمام في نفس الوقت بآفاق النمو على المدى الأطول".

وتابع قائلا: "هذه الإجراءات طويلة الأجل سيكون لها آثار إيجابية بالفعل على المدى القصير، عن طريق ما تحققه من دعم الثقة وزيادة إيمان المواطنين بالمستقبل".

تحسن هامشي في الاقتصادات المتقدمة

من المتوقع أن يرتفع النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى 2.1% وأن يستمر بصورة مطردة في عام 2017، وهو ما يمثل تحسنا أضعف بدرجة طفيفة عما ورد في تنبؤات أكتوبر الماضي.

ويظل النشاط الكلي قويا في الولايات المتحدة، بدعم من الأوضاع المالية التي لا تزال ميسورة وتَحَسُّن الأوضاع في أسواق الإسكان والعمل. ولكن هناك تحديات أخرى يفرضها ارتفاع سعر الدولار، مما يسبب انكماشاً هامشياً في قطاع التصنيع الأمريكي.

وفي منطقة اليورو، ارتفع الاستهلاك الخاص بدعم من انخفاض أسعار النفط ويُسرُّ الأوضاع المالية، مما عوض الانخفاض في صافي الصادرات.

ومن المتوقع أيضاً أن يتعزز النمو في اليابان في عام 2016، استناداً إلى دعم المالية العامة، وانخفاض أسعار النفط، والأوضاع المالية التيسيرية، وتصادد الدخل.

الأسواق الصاعدة تواجه تباطؤاً في النمو

تواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية واقعا جديداً يتمثل في انخفاض النمو، مع وجود قوى دورية وهيكلية تعمل على تقويض نمط النمو التقليدي، كما أشارت السيدة كريستين لاغارد مدير عام الصندوق في كلمة ألقاها مؤخراً.

وتكشف تنبؤات النمو لمعظم الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عن تباطؤ الانتعاش مقارنة بالتنبؤات السابقة. فمن المتوقع أن يرتفع النمو من 4% في عام 2015 - وهو أدنى معدل منذ الأزمة المالية التي وقعت في 2008-2009 - إلى 4.3% و 4.7% في 2016 و 2017، على الترتيب.

ولكن هذه الأرقام الكلية لا تعكس الصورة الكاملة من حيث تنوع الظروف في البلدان المختلفة.

فالهند وبقية بلدان آسيا الصاعدة تمثل نقاطاً مضيئة في هذا السياق ويُتوقع لها النمو بمعدلات قوية، بينما تشهد بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية انكماشاً آخر في عام 2016، مما يعكس الركود في البرازيل والضغط الاقتصادي في غيرها من بلدان المنطقة. ومن المتوقع أن تحقق أوروبا الصاعدة نمواً مطرداً، وإن سجلت بعض التباطؤ في 2016، بالنظر إلى احتمال أن تظل روسيا تحت وطأة الركود في عام 2016. أما إفريقيا جنوب الصحراء فمن المتوقع أن تشهد معظم بلدانها انتعاشاً تدريجياً في النمو، ولكن ذلك لن يتجاوز معدلات تظل أدنى من المحققة أثناء العقد الماضي.

كفة التطورات السلبية هي الأرجح في ميزان المخاطر

بعيدا عن تنبؤات الأجل القصير، نلاحظ أن الآفاق محاطة بعدد من المخاطر المهمة التي يقع أبرزها في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ومن شأنها تعطيل التعافي العالمي.

ويتعلق معظم هذه المخاطر بالتعديلات الجارية في الاقتصاد العالمي، وهي استعادة التوازن في الصين، وانخفاض أسعار السلع الأولية، وآفاق الزيادة التدريجية في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وتضم هذه المخاطر الاحتمالات التالية:

- تباطؤ أشد من المتوقع في الصين، مما يمكن أن يسبب مزيداً من التداعيات عن طريق التجارة وأسعار السلع الأولية وتراجع الثقة.

- **مزيد من الارتفاع في سعر الدولار** ومزيد من الضيق في أوضاع التمويل العالمية، مما يمكن أن يشكل مواطن ضعف في الأسواق الصاعدة، وقد يولد آثارا سلبية على الميزانيات العمومية في قطاع الشركات وينشئ تحديات تمويلية أمام البلدان عالية التعرض لمخاطر الدولار.
- **نوبة عالمية مفاجئة من اجتناب المخاطر**، أيا كان سبب حدوثها، مما قد يفضي إلى مزيد من الهبوط الحاد في أسعار العملات واحتمال التوترات المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة القابلة للتأثر.
- **تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية الجارية** في عدد من المناطق، مما يمكن أن يؤثر على الثقة ويحدث اضطرابا في حركة التجارة والتدفقات المالية والنشاط السياحي. ومن شأن حدوث صدمات اقتصادية أو سياسة جديدة في البلدان التي تمر حاليا بضائقة اقتصادية أن يتسبب أيضا في عرقلة الانتعاش المتوقع في النشاط الاقتصادي.

وتنشئ أسواق السلع الأولية مخاطر من شقين. فمن حيث مخاطر الهبوط مقارنة بالتوقعات، يمكن أن تؤدي زيادة انخفاض أسعار السلع الأولية إلى تفاقم الأفاق بالنسبة للبلدان المنتجة الهشة أصلاً، كما يمكن أن يؤدي اتساع العائد على دين قطاع الطاقة إلى احتمال زيادة الضيق في أوضاع الائتمان.

ومن حيث مخاطر الارتفاع مقارنة بالتوقعات، قد يتسبب انخفاض أسعار النفط مؤخرًا في إعطاء دفعة أقوى للطلب في البلدان المستوردة للنفط، بما في ذلك الدفعة التي تتأتى من تصور المستهلكين لبقاء الأسعار المنخفضة لفترة أطول.

وفي هذا السياق قال السيد أويستفلد: "على وجه الإجمال، هناك الكثير من عدم اليقين، وهو ما أعتقد أنه يساهم في التقلب".

رفع النمو لا يزال أولوية

في هذه البيئة العالمية، مع استمرار مخاطر النمو المنخفض لمدة طويلة، يؤكد تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي على الحاجة الماسة لأن يعمل صناع السياسات على رفع النمو الفعلي والممكن عن طريق مزيج من الإصلاحات الداعمة للطلب والإصلاحات الهيكلية.

ولا تزال الإصلاحات الهيكلية أمرا بالغ الأهمية بوجه خاص. وتتفاوت الأولويات في هذا السياق، ولكن كثيرا من الاقتصادات المتقدمة يمكن أن تستفيد من إجراء إصلاحات لتعزيز المشاركة في سوق العمل (اليابان ومنطقة اليورو) وزيادة مستويات التوظيف الكلية (نظرا لشيخوخة السكان)، وكذلك اتخاذ تدابير لمعالجة أعباء المديونية الخاصة المفرطة.

وينبغي لصناع السياسات في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إعادة توجيه النشاط نحو مصادر جديدة للنمو. ومن شأن زيادة النمو أن تؤدي أيضا إلى ضمان استمرار التقارب نحو مستويات الدخل السائدة في الاقتصادات المتقدمة.

كذلك ينبغي لهذه الاقتصادات أن تمضي قدما في الإصلاحات الهيكلية لإزالة اختناقات البنية التحتية، وتيسير وجود بيئة أعمال ديناميكية ومواتية للابتكار، ودعم رأس المال البشري من خلال إصلاحات في التعليم وأسواق العمل والمنتجات.

أحدث توقعات صندوق النقد الدولي					
الاقتصاد العالمي يواصل النمو، ولكن بوتيرة أبطأ.					
(التغير %)					
الفرق عن توقعات عدد أكتوبر 2015 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ¹	توقعات				
	2017	2016	2017	2016	2015
	0.2-	0.2-	3.6	3.4	3.1
					الناتج العالمي
	0.1-	0.1-	2.1	2.1	1.9
					الاقتصادات المتقدمة
	0.2-	0.2-	2.6	2.6	2.5
					الولايات المتحدة
	0.0	0.1	1.7	1.7	1.5
					منطقة اليورو
	0.2	0.1	1.7	1.7	1.5
					ألمانيا
	0.1-	0.2-	1.5	1.3	1.1
					فرنسا
	0.0	0.0	1.2	1.3	0.8
					إيطاليا
	0.1	0.2	2.3	2.7	3.2
					إسبانيا
	0.1-	0.0	0.3	1.0	0.6
					اليابان
	0.0	0.0	2.2	2.2	2.2
					المملكة المتحدة
	0.3-	0.0	2.1	1.7	1.2
					كندا
	0.1-	0.3-	2.8	2.4	2.1
					اقتصادات متقدمة أخرى
	0.2-	0.2-	4.7	4.3	4.0
					الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
	0.3-	0.5-	1.7	0.0	2.8-
					كومونولث الدول المستقلة
	0.0	0.4-	1.0	1.0-	3.7-
					روسيا
	0.8-	0.5-	3.2	2.3	0.7-
					ما عدا روسيا
	0.1-	0.1-	6.2	6.3	6.6
					آسيا الصاعدة والنامية
	0.0	0.0	6.0	6.3	6.9
					الصين
	0.0	0.0	7.5	7.5	7.3
					الهند
	0.2-	0.1-	5.1	4.8	4.7
					آسيان-5 ²
	0.0	0.1	3.4	3.1	3.4
					أوروبا الصاعدة والنامية
	0.7-	1.1-	1.6	0.3-	0.3-
					أمريكا اللاتينية والكاريبي
	2.3-	2.5-	0.0	3.5-	3.8-
					البرازيل
	0.2-	0.2-	2.9	2.6	2.5
					المكسيك
	0.5-	0.3-	3.6	3.6	2.5
					الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
	1.0-	1.0-	1.9	1.2	3.4
					المملكة العربية السعودية
	0.2-	0.3-	4.7	4.0	3.5
					إفريقيا جنوب الصحراء
	0.3-	0.2-	4.2	4.1	3.0
					نيجيريا
	0.3-	0.6-	1.8	0.7	1.3
					جنوب إفريقيا
	0.2-	0.2-	5.9	5.6	4.6
					البلدان النامية منخفضة الدخل

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2016.

¹ يستند الفرق إلى الأرقام المقربة للعدد الحالي وعدد أكتوبر 2015 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي .

² إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيت نام.

روابط ذات صلة (بالانجليزية)

[طالع المستجدات](#)

[شاهد الفيديو](#)

[تعزير السياسات العالمية](#)

[طالع تدوينة أوبستقلد](#)